المبحث العاشر

سبل دعم اقتصاد المناطق الريفية عن طريق السياحة البيئية

يتمحور الدعم الاقتصادي للمناطق الريفية عن طريق السياحة البيئية حول **عدد من العوامل منها :**

- إزالة المعوقات التي تعتري الفعالية السياحية لهذه المناطق .
- وإبراز المقومات الطبيعية وعوامل الجذب السياحي .
- وتكامل المنتج السياحي بحيث يكون متناسباً مع المواصفات المطلوبة .
- بجانب تناسب أسعار المرافق السياحية ومنافستها للمرافق الأخرى داخلياً وخارجياً .

وتحقيق هذا الهدف يتطلب مراعاة المفاهيم السياحية البيئية المتطورة ، وأن يتناسب الهدف مع الموارد والإمكانيات السياحية المتاحة ، وتوافر الخبرات السياحية المتخصصة .

ويمكن تصور أهم وسائل دعم اقتصاد المناطق الريفية عن طريق السياحة البيئية في الآتي :

- الاهتمام بالبعد البيئي كمفهوم محوري لدعم اقتصاد المناطق الريفية ، والتركيز على ديمومة هذا الجانب .
- حصر وإحصاء وتوثيق الموارد والمقومات السياحية بمناطق الدولة ، في إطار قاعدة بيانات معلوماتية وترويجها محلياً وخارجياً .

- تشجيع السياحة البيئية كأساس لتطوير صناعة السياحة ، خاصة وأنها تمثل جزءاً مهماً من السياحة بمفهومها الشامل ، وتقلل من التسرب السياحي المتمثل في الإنفاق السياحي المباشر للخارج .
- الاهتمام بتوفير وتطوير مقومات السياحة الراقية التي تتمثل في البنية الأساسية من طرق وماء وكهرباء وصرف صحي في مناطق الجذب السياحي .
- الاهتمام بإنجاز التجهيزات الضرورية والمرافق الكفيلة بضمان سلامة البيئة وجمالية المناطق السياحية ومحيطها .
- وضع دليل سياحي شامل وخرائط شاملة مناخية وبيولوجية وحيوانية ونباتية ، وخرائط لأماكن الآثار والمتاحف يسير على هديها ويسترشد بها السائح العربي والأجنبي .
- تشجيع وتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في مشاريع السياحة البيئية ، وإتاحة الفرص الاستثمارية أمامه للاستثمار في هذا المجال .
- تنويع المنتج السياحي وتوجيه الاستثمارات السياحية نحو المناطق الجبلية ، والساحلية ، والصحراوية ، ومناطق الحياة الفطرية بالدولة .
- التركيز على توعية المواطنين بمختلف مناطق الريفية في الدولة ، بأهمية السياحة البيئية وتوضيح حجم الفوائد من وراء هذا النشاط .
- ضرورة دعم الحرف اليدوية السياحية والتذكارية بما يخدم البيئة السياحية وينشط الموارد المالية لسكان المناطق ، وللدولة .

- التوسع في المحميات الطبيعية ومساحاتها ، والتشدد في حمايتها ، خاصة النادرة والمهددة بالانقراض ، والاهتمام بإنشاء المشاريع السياحية حولها بما يخدم سكان المنطقة وزيادة مواردهم المالية .
- الاهتمام بالتعليم السياحي بإنشاء الكليات والمعاهد الخاصة بالسياحة البيئية في مناطق الجذب السياحي .
- التركيز على تحقيق تكافؤ الفرص بين مناطق الريفية في إنشاء مشاريع السياحية البيئية .

ومن هنا يمكن أن تساعد السياحة البيئية على التنمية الإقليمية بالبلد باعتبارها مصدراً للدخل بالنسبة للسكان المحليين في مناطق الجذب السياحي ، مما يقلل فجوة الأجور بين الأقاليم المختلفة ، ويعمل على ارتباط السكان بأرضهم ، حيث يقلل نزوحهم إلى المناطق الحضرية وزيادة فرص العمل للكوادر الوطنية . ويقلل من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن هذا النزوح ، ويساعد على التنمية المتوازنة بين مختلف مناطق الدولة ، مما يقلل الضغط على الخدمات في المدن الكبيرة في مجالات التعليم والصحة والإسكان ، فضلاً عن مشكلات البطالة وما يترتب عليها من مشاكل اقتصادية واجتماعية وأمنية .

دور القطاعين العام والخاص في دعم اقتصاد المناطق الريفية عن طريق السياحة البيئية :

١ – دور القطاع العام :

ويبرز دور القطاع العام في الآتي :

- العمل على وضع السياسات الخاصة بالسياحة البيئية تتكون من مجموعة من الأنظمة والقوانين والتشريعات تضعها الهيئة العليا للسياحة بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة بالنشاط السياحي والبيئي ، وذلك لتنظيم كامل العمليات السياحية من تنبؤ وتخطيط ،وإدارة ،ورقابة ،وتقييم ،ومراجعة .
- العمل على خلق توازن بين الأنشطة السياحية والبيئية بما يحقق التنمية المستدامة لمناطق الجذب السياحي .
- تحديد الأماكن السياحية ، والعمل على تشييد ودعم البنى الأساسية ، والخدمات المساندة .
- وضع الخطط والبرامج الكفيلة بإنشاء وتنفيذ مشاريع السياحة البيئية بحيث تتوافق مع المحافظة على البيئة ، والآثار والتراث الحضاري والثقافي .
- العمل على جذب وتشجيع الاستثمارات في مجال السياحة البيئية ، من خلال تقديم الحوافز والتسهيلات للمستثمرين المحليين، والمستثمرين الأجانب .
- الاهتمام بموضوع معالجة المخلفات الضارة بالبيئة ، والاهتمام بالمنتزهات والحدائق العامة والمناطق الخضراء .

- دراسة وتقييم الأثر البيئي للمشاريع السياحية حيث تتم الدراسة لأيّ مشروع سياحي وتقييم آثاره على البيئة قبل الترخيص لذلك المشروع ووضع التوصيات المتعلقة بالمحافظة على البيئة ، خاصة بالنسبة للمشاريع التي تقام في الأماكن التراثية .
- إنشاء المحميات التراثية والطبيعية ذات الأحكام الخاصة من أجل المحافظة على المواقع التراثية والمناطق الطبيعية في تلك المحميات ، وفتح الفرص للمستثمرين السعوديين للاستثمار في هذه المواقع .
- التوعية البيئية لكافة شرائح المجتمع من خلال كافة وسائل الإعلام : المقروءة ،والمرئية ،والمسموعة .

وفي هذا السياق قامت حكومة المملكة العربية السعودية مثلاً : بوضع عدد من الترتيبات تعمل على اتساع الرقعة الخضراء بالمحافظة على الغابات ومنع قطع الأشجار ، وقائمة بمكافحة التصحر بالبحث عن المياه وإقامة السدود وحفر الآبار وتحلية المياه المالحة : كما قامت بتنظيم الصيد وأقامت المحميات لحماية الحيوانات البرية والطيور النادرة من الانقراض . وبالنسبة لحماية الآثار والتراث : فقد عملت الدولة على المحافظة عليها بإنشاء وكالة الآثار بوزارة المعارف في حين يقوم القطاع الخاص حالياً بالمطالبة باستثمارها والعمل على صيانتها وإدخال الخدمات الضرورية لها . بالإضافة إلى أن هناك اتجاهاً قائماً بالعمل على ترميم كافة الآثار القديمة والعمل على حمايتها من عوامل التعرية . كما أخذت الهيئة العليا للسياحة على عاتقها إزالة كافة المعوقات التي تعترض سبيل تنمية وتطوير السياحة بالمملكة ، وفتح الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص للاستثمار في مختلف مجالات السياحة بالمملكة .

٢ – دور القطاع الخاص :

يعتبر القطاع الخاص الأكثر فعالية في مجال السياحة ، ويعول عليه كثيراً في تنمية وتطوير السياحة البيئية بمختلف أنواعها ونشاطاتها . كما يعتبر القطاع الخاص الداعم الأساسي لتفعيل السياحة والحفاظ على البيئة بالدولة ، ليس فقط بمشاركته ومشروعاته التنموية بل بنشر الوعي السياحي من خلال إقامة الندوات والمؤتمرات واللقاءات التي تثري هذا النشاط . ويتمثل دوره في دعم اقتصاد المناطق الريفية عن طريق السياحة البيئية في الآتي :

- توفير البنية العلوية اللازمة لتنمية وتطور السياحة البيئية ، والمتمثلة في إنشاء الفنادق والمطاعم والملاهي والمرافق الخاصة بالنشاطات الرياضي كالرياضة المائية ، وتسلق الجبال ، والتزلج على الرمال ، والمخيمات الصيفية ، والشتوية ، وتنظيم الرحلات الجماعية للمناطق التاريخية والأثرية والمناطق الطبيعية ، وتوفير المكتبات والبرامج الخاصة في الفنادق ، وتخصيص أماكن بالمشاريع للعائلات وتوفير كافة الخدمات المساندة .
- التركيز على توظيف العمالة الوطنية في كافة المشاريع التي تتعلق بالسياحة البيئية ، والعمل على تعليمهم وتدريبهم بما يتلاءم مع هذا النوع من السياحة .
- التفاوض مع الشركات الأجنبية في مجال السياحة البيئية وأهمية الاستعانة بالاستشاريين المتخصصين في هذا المجال بما يحافظ على حقوق المستثمر الوطني في تلك التعاقدات .
- التركيز على تنويع المستويات في مشروعات السياحة البيئية حتى يمكن لجميع فئات المواطنين والمقيمين ارتياد هذه المشروعات .

- ضرورة أن تتولى الشركات التي تستثمر في مشاريع السياحة البيئية إعداد مجموعة من البرامج للسياحة الداخلية بما يتناسب مع المواطنين والمقيمين وبما يواجه مشاكل التلوث ، والموسمية وتدني نسب الأشغال في المشروعات السياحية وفي الوقت نفسه يتلاءم مع تنوع المناخ بين مختلف مناطق ومدن المملكة .

اهتمام الجهات التدريبية (وبالذات الغرف التجارية الصناعية) بتنويع أماكن عقد الدورات التدريبية في مختلف المناطق واستغلال هذه الدورات لتعريف المواطنين بمقومات السياحة البيئية المتوفرة بالبلد ، مما يحفزهم على اصطحاب عائلاتهم وإعادة زيارة هذه المناطق مرة أخرى بما يدعم اقتصاد هذه المناطق ، والاقتصاد الوطني ككل .

obeikan.com